

ل/الح

بسم الله

الجمهورية التونسية

وزارة العدل وحقوق الإنسان

مجلس تنازح الاختصاص

عـ 92 دد القضية

جلسة : 2004/2/10

باسم الشعب

أصدر مجلس تنازح الاختصاص القرار التالي:

بعد الاطلاع على ملف القضية عـ 4318 دد المرفوعة من:

المستأنف : المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة التربية والتكوين.

ضده : المستأنف ضدهما :

1/ مامر بن المولدي الحميدي.

2/ جمعية التعاون على الحوادث المدرسية في شخص ممثلها القانوني.

وبعد الاطلاع على القرار الوقي الصادر عن محكمة الاستئناف بتونس

عـ 4318 دد بتاريخ 2003/11/11 القاضي "بإرجاء النظر في القضية وإحالة

الملف على مجلس التنازع للبت في مسألة الاختصاص الحكمي طبق القانون.

وبعد الاطلاع على قرار السيد الرئيس الأول لمحكمة التعقيب رئيس

مجلس تنازع الاختصاص المؤرخ في 2004/1/17 والقاضي بتكليف بتقرير القضية.

وبعد الاطلاع على باقي الوثائق المظروفة بالملف.

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي عـ 38 دد لسنة 1996 المؤرخ في 3

جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الادارية

وإحداث مجلس تنازع الاختصاص وعلى القانون الأساسي عـ 10 دد لسنة

2003 المؤرخ في 2003/2/15 المنتق له.

وبعد المداولة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي:

### 1/ من الوجهة الشكلية :

حيث كانت الاحالة مستوفية لشروطها القانونية طبق الفصل السابع من القانون الأساسي عـ38ـ دد لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الادارية وإحداث مجلس لتنازع الاختصاص.

### 2/ من الوجهة الواقعية :

حيث تفيد وقائع القضية المرفوعة في 15/2/2002 أمام المحكمة الابتدائية بتونس أن المدعي في الاصل (المستأنف ضده الأول) ماهر تعرض إلى حادث مدرسي أثناء إجرائه لحصة تدريبية في مادة رياضة كرة اليد بالمدرسة الثانوية بالمنيهلة أين يزاول تعليمه تمثل في اصطدامه بالعارضة الحديدية للمرمى الأمر الذي تسبب له في أضرار على مستوى العين والجمجمة مثبتة بالكشف الطبي الأولي وقد وقع إعلام المطلوبة الثانية (المستأنف ضدها) جمعية التعاون على الحوادث المدرسية لذا وعملا بأحكام الفصل 96 م 1 ع فهو يطلب تحضيرا الاذن بعرضه على مختص في أمراض العيون وآخر مختص في أمراض الأعصاب لتحديد نسبة السقوط التي قد تكون لحقته حتى يتمكن من تقديم طلباته على ضوء ذلك ثم بتقرير لاحق طلب إلزام المدعى عليهما متضامنين بأداء الغرامات.

-وأجابت المطلوبة الثانية أنها جمعية مساعدة تعاونية وليست شركة تأمين ولا تخضع في حقوقها وواجباتها إلا لقانونها الأساسي وأن التعويضات التي يمكن أن تمنحها لها جد أقصى.

وحيث تمسك المكلف العام بتراعات الدولة في حق المطلوبة الأولى بأحكام الفصل 115 م 1 ع المشيرة لسقوط الدعوى بمرور الزمن باعتبار أن الحادث جد في 5/4/1995 فيما ان القيام بالدعوى تم في 15/2/2000.

وبعد استيفاء الاجراءات وتكليف حكيمين أحدهما في الاعصاب والآخر في العيون قضت محكمة البداية في القضية عـ15346—د بتاريخ 2001/6/2 لصالح الدعوى ملزمة المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة التربية بأداء الغرامات.

معتبرة وأنه لا محل للدفع بسقوط الدعوى بمرور الزمن عملا بالفصل 392 م ا ع إذ أن المدعي لم يترشد إلا في 1999/10/8.

وحيث استأنف المكلف العام ذلك الحكم ودفع في إطار مذكرة مستقلة مؤرخة في 9 ماي 2002 بمخروج النزاع عن أنظار القضاء العدلي عملا باحكام الفصلين 2 من قانون المحكمة الادارية الذي يسند للمحكمة الادارية الاختصاص بنظر جميع النزاعات الادارية عدا ما اسند لغيرها بقانون خاص وكذلك عملا بالفصل 17 من القانون المذكور الذي يعطي للدوائر الابتدائية بالمحكمة الادارية النظر في ... الدعاوي الرامية إلى جعل الادارة مدينة من أعمالها الادارية غير الشرعية ... كما تنظر في جميع الدعاوي ذات الصبغة الادارية باستثناء ما أسند منها لمحاكم أخرى بقانون خاص وكان ضمن بمسئندات الاستئناف هذه الدفوع.

وبعد استيفاء الاجراءات اصدرت محكمة الاستئناف في القضية عـ88624—د بتاريخ 2002/6/28 حكما المذكور.

فتعقبه المكلف العام بتراعات الدولة مستندا لخرق المحكمة لاحكام الفصلين 2 و17 من القانون عـ39—د لسنة 1996 والفصل 7/4 من القانون عـ38—د لسنة 1996 وهو ما جارته فيه محكمة التعقيب في القضية عـ21190—د بتاريخ 2003/1/15 التي قررت انقض مع الاحالة على اعتبار وأن حسم النزاع يستلزم أخذ رأي مجلس النزاع المختص وحده بالبت في توزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحاكم الادارية وسائرهما في ذلك النهج محكمة الإحالة التي قضت بارجاء النظر في القضية على النحو المتقدم الإشارة إليه أعلا.

## II / من الواجهة القانونية :

حيث يبرز من أوراق الملف وأن الدعوى هي في التعويض عن ض  
لحق المتضرر جراء حادث مدرسي وجه الطلب فيه كل من جمعية التعاون  
الحوادث المدرسية والمكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة التربية والت  
بالتضامن إلا أن المحكمة قضت بالزام الدولة فحسب وبذلك أضحى النزاع  
محكمة الاستئناف منحصرًا بين المدعي الذي رضى بالحكم الابتدائي والمكل  
العام بتراعات الدولة في حق الوزارة المذكورة  
وحيث يؤخذ من أحكام الفصل الأول من القانون عـ38ـ لـ  
1996 أن المحكمة الادارية تختص بالنظر في دعاوي مسؤولية الادارة المنصوص  
عليها بالقانون عـ40ـ لسنة 1972 ولما كانت الدعوى الماثلة من فئة دعوي  
المسؤولية الموجهة على الادارة فان الاختصاص بنظرها يكون معقودا لجهاز  
القضاء الاداري.

### ولهذه الأسباب

قرر المجلس أن النزاع المعروض على نظره من اختصاص جهاز القضاء  
الاداري.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 2004/2/10 عن مجلس  
تنازع الاختصاص المتركب من رئيسه السيد مبروك بن موسى الرئيس الأول  
لمحكمة التعقيب وعضوية السادة رؤوف المراكشي وبلقاسم البراح ومدير  
الصريدي ومحمد القلسي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله بحضور  
كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي.

كاتب الجلسة

جلول العرفاوي

العضو المقرر

بلقاسم البراح

الرئيس

مبروك بن موسى